

PROVISIONAL

A/45/PV.24
2 November 1990الجمعية العامة
UN/ISA COLLECTION

ARABIC

الدورة الخامسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الإثنين ، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

(مالطة)	السيد دي ماركو	: الرئيس
(سانت لوسيا)	السيد فليمينغ	: ثم
	(نائب الرئيس)	
(مالطة)	السيد دي ماركو	: ثم

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة :

السيد نويل (غرينادا)

خطاب السيد جيمس فيتز - آلن ميتشل ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية

والمالية والتخطيط في سانت فنسنت وجزر غرينادين

ألقى كلمة كل من :

السيد انسانالي (غيانا)

السيد دا لوس (الرأس الأخضر)

السيد رانا (نيبال)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد نوبيل (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعتبر حكومت هذه الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة دورة ذات أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع الدولي ، وخاصة أنها تعقد في وقت تحتاج فيه المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة الى إعادة الدول الأعضاء للتأكيد عليها والتمسك بها والدفاع عنها . وتنعقد هذه الدورة أيضا في وسط الشواغل المتزايدة التي تعترض دولا صغيرة إزاء أحداث وسياسات محددة ليست مؤاتية للتنمية التدريجية في بلداننا . وخلال الجزء الأخير من عام ١٩٩٠ واوائل عام ١٩٩٠ كانت للمجتمع الدولي توقعات كبيرة أن يكون العقد المقبل سلميّا وكنا متفائلين في اعتقادنا بأننا سنبدأ فعلا بالمعالجة الجدية لمسائل التخلل والاختلالات الاقتصادية الصعبة ، مما يتيح وضع الأساس للسلم الدائم واحترام حقوق الفر وتحقيق العدالة والديمقراطية . بيد ان الأحداث الأخيرة تشكل نكسة للسلم والتقدم في الوقت الذي ننتظر فيه الحلحلة الكاملة لازمة الشرق الاوسط .

وفي ظل هذه الظروف الغامضة الزاخرة بالتحديات يود وفدي ان يوجه إليكم سيدي الرئيس ، التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . وأن يعرب عن ثقنتنا بأنكم ستديرون أعمال هذه الدورة وتؤدون بهـ الى نتائج ايجابية . ويود وفدي أيضا ان يعرب عن خالص شكره وشكائه العاطر للسيد غاربا على الطريقة الممتازة التي أدار بها الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . كما يسر وفدي ان يشيد بالأمين العام السيد بييريز دي كوييار على الجهد والدؤوبة التي يبذلها من أجل السلم في جميع انحاء العالم .

وانقل الى هذه الدورة الخامسة والاربعين التحيات الحارة من حكومة غرينادا المنتخبة حديثا . وهذه الانتخابات كانت ثاني انتخابات منذ الأحداث الاليمية التي ألما ببلدي خلال تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ . واليوم يستطيع شعب غرينادا ان يمارس حقوقه الديمقراطية في مجتمع حر .

وانشأت حكومة بلادي آليات للتشاور الفعّال مع الشعب بشأن المسائل الرئيسية ذات الاهتمام الوطني . ويجري الاعداد حاليا على قدم وساق لاعادة ادخال الحكومة المحلية لتمكين مواطنينا من المشاركة في ادارة شؤونهم . وهذه المؤسسات السياسية التي تضرب جذورها في احترام حقوق الفرد وحكم القانون نحميها بحماس حكومة وشعبا . اما على الجبهة الاقتصادية فقد وضعت حكومة بلادي بعناية اولوياتها فيما يتعلق بأهداف الاقتصاد الكلي الرئيسية لتهيئة الظروف المؤاتية للنمو المستمر والتنمية المتوازنة . غير انه من المحزن ان حالة الاموال العامة ما برحت مضغوطة بشدة ، وفي شهر نيسان/ابريل من هذا العام عانت من ضربة شديدة بسبب الحادث المؤسف الذي تمثّل في نشوب حريق كبير نجم عنه تدمير مجعنا المالي . وقد بلغت قيمة الاضرار بضعة ملايين من الدولارات ، الامر الذي تسبب في نكسة اخرى لعملية انتعاشنا ، كذلك أضعف قدرتنا على خدمة الديون على النحو المناسب وعلى المساهمات التي نقدمها نظير عضويتنا في بعض المنظمات الدولية .

ومهما يكن عليه الامر ، اود ان اؤكد ان حكومة بلادي ملتزمة بالتقيد بالمبادئ المتجسدة في الميثاق وانها على استعداد لاقامة علاقات دولية على اساس التزامها هذا ووفقا للقواعد والمعايير التي ينص عليها القانون الدولي . ومن حسن الحظ انه لا يتعين على هذه الدورة تناول مسألة استقلال ناميبيا . فقد اختار شعب ناميبيا اخيرا قائده . وتلاحظ غرينادا مع الارتياح الدور الحيوي الذي لعبته الامم المتحدة في المساعدة على تحقيق استقلال ناميبيا . ويود وفدي ان يرحّب ترحيبا خاصا بناميبيا بوصفها عضوا كامل العضوية في الامم المتحدة وان يقدم لوفدها احر تحياته .

اود ايضا ان اغتنم هذه الفرصة لارحب بلختنشتاين في اسرة الامم وان اعرب لوفدها عن اطيب تمنياتنا .

ومما لا يمكن انكاره ان الظروف الخاصة للدول الصغيرة تنزع ، لسوء الحظ ، الى اعطاء الفرص لتنفيذ مخططات غير قانونية تقوم بها مجموعات متطرفة ، وحتى

للقيام بأعمال عدوانية ترتكبها الدول ، متجاهلة تماما الحقوق الثابتة للشعوب في تقرير مصيرها بحرية وبالوسائل السلمية . و تعرضت مؤخرا منطقة البحر الكاريبي مرة اخرى الى محاولة قلب حكومة منتخبة بصورة دستورية الا وهي جمهورية ترينيداد وتوباغو - وهو عمل أدانته حكومة بلادي ادانة شديدة .

ان اخفاق هذه المحاولة يعزز ويقوي العملية الديمقراطية المتمثلة في اختيار القيادة بالوسائل الدستورية . ولكن هذا التطور لا يبرز الضعف الواضح للدول الصغيرة ويبين ان التهديدات التي يتعرض لها السلم والامن يمكن ان تنشأ من اي جهة فحسب ، لكنه يوفر ايضا الفرص للدول المتقدمة النمو لإبداء درجة اكبر من الحساسية نحو الظروف التي تلم بالدول الصغيرة . وعلاوة على ذلك تبرز هذه الاحداث اهمية آليات العمل الجماعي ، كما توخاها ميثاق الأمم المتحدة ، وبخاصة فيما يتعلق بالشواغل الأمنية المشروعة والبقاء السياسي لهذه الدول .

ان حكومة غرينادا تتطلع بلهفة الى تلقي تأكيدات محددة تفيد بأن الدول الفقيرة والاقبل نموا ، بصورة عامة ، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة ، بصورة خاصة ، لن تكون الخاسر الصافي في المحاولات الراهنة التي تستهدف تدعيم التغيير السياسي في أوروبا الشرقية بتوجيه المساعدة المالية والاقتصادية الهائلة الى تلك البلدان .

وبينما نرحب بالتغيرات السياسية التي حدثت في أوروبا الشرقية ستواصل حكومة بلادي مناشدتها من أجل بلوغ مستويات اعلى واكثر تنوعا من المساعدة المقدمة لبلدان مثل بلندا ومن أجل تخفيف ملموس لحدة الشروط المرهقة التي تفرضها عادة المؤسسات المالية الدولية . ونعتقد ان هذه التطورات ستساعد على تجنب القلقة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع ما تترتب عليها من نتائج .

ان تحسين ظروف الفقر وتوفير التنمية التدريجية في مجتمعاتنا لن يتحققا اذا خبرنا اثناء العملية مضارّ بيئية . ويوجد تهديد حقيقي لحياة الانسان اليوم يتجلى في ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة في العالم وتلوث النظام البيئي الحيوي وتدميره وطرح

الفضلات السامة وغيرها من المواد الخطرة . ان هذه الاثار الجانبية الضارة للتقدم التكنولوجي والتنمية الصناعية يمكن ان توجه ضربات كبيرة للبلدان الصغيرة خاصة ، وهي بلدان ذات اقتصادات هشة ، وليس بمقدورها توفير الموارد اللازمة للتحكم الفعال في تلك الظروف ومكافحتها والتغلب عليها . ان حكومة بلادي تؤيد تأييدا كاملا لإنشاء آليات تستهدف التصدي للمشكلات المرتبطة بالمخاطر البيئية ، وتدعو الى الالتزام بتقديم الموارد المالية الكافية وغيرها من الموارد اللازمة لهذا الغرض . وعلى هذا فان غرينادا تتطلع قدما الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٣ في البرازيل .

بالكاد ان ينجو بلد من بلاء المخدرات غير المشروعة . ان تدمير النسيج الاجتماعي في المجتمعات الحديثة قد صاحبه شاكل تدريجي في السلطة السياسية في العديد من الدول حيث يكثف تجار المخدرات من اعمالهم التي تنطوي على الموت . ان النجاح في مكافحة المخدرات في دولة جزرية صغيرة سيتوقف على تنسيق السياسات ، على المستويات الاقليمية والدولية التي تستهدف تقليص انتاج المخدرات والمواد غير المشروعة والطلب عليها والاتجار بها . ومن الواضح ان الموارد اللازمة للعمل الفعال على هذه الجبهة غير متوفرة لدى الدول الصغيرة الضعيفة بشكل خاص بوصفها نقاط عبور لتجارة المخدرات . ووفقا لذلك وفي اطار الحملة الدولية لمكافحة المخدرات تتوقع حكومة بلادي مستويات أعلى للتعاون الدولي للتصدي لمشاكل انتاج المخدرات والاتجار بها والادمان عليها ومنعها واعادة تأهيل المدمنين عليها . ان بداية العقد قد جلبت معها تغيرات كبيرة على الساحة السياسية العالمية ، وما تجدر ملاحظته في هذا الصدد ان ملايين الناس في اوروبا الشرقية وامريكا اللاتينية قد تمكنوا من انتخاب حكوماتهم بحرية . وقد شهدنا تخفيفا في حدة التوتر والتخلي عن احوال الحرب الباردة بين الدولتين العظميين . وقد اتخذت خطوات هامة ايضا على طريق نزع السلاح النووي . وشرحت حكومة بلادي بهذه التطورات الايجابية . ولكننا نشعر بالانزعاج إزاء بؤر التوتر الاخرى التي تتطلب اهتماما وتسوية عاجلين .

ما كاد الحبر يجف على اتفاق الهدنة الموقع بين ايران والعراق ، ولم ننته
بعد من الاضادة بالعمل البطولي الذي قام به الامين العام المبجل وبما قام به
مبعوثوه الخاصون الذين توسطوا للتوصل الى تلك التسوية ، حتى ظهر تهديد جديد للمسلم
والاستقرار في الشرق الاوسط وفي العالم بأسره .

وتدين غرينادا العمل العدواني الذي قام به النظام العراقي لدى غزوه اقليم الكويت وضمه إليه وثحث على الانسحاب الفوري والسلمي لقواته . وتؤيد حكومتي تأييدا كاملا قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) ، وتطلب إلى العراق الالتزام بمبادئ العلاقات الدولية كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة . وأمل بلدي وطيد في أن تتم التسوية السلمية لهذه الأزمة .

في تموز/يوليه ١٩٨٨ ، ساعد حزبي ، الذي تتألف منه الآن حكومة غرينادا ، في توفير عريضة وقعها ١٢ ٠٠٠ مواطن من غرينادا للإفراج عن المناضل من أجل الحرية نيلسون مانديلا . وهذه العريضة التي تفتخر بها بحق ، أضافت أصوات أهل غرينادا إلى ملايين الأصوات الأخرى في العالم التي كانت تطالب بالعدالة له .

إن حكومتي ترحّب بالإفراج عن نيلسون مانديلا ، وتلاحظ باهتمام التعديلات الطفيفة للبنية الأساسية للفصل العنصري . بيد أنه ما دام هدف حكم الغالبية بعيدا عن التحقيق في جنوب افريقيا ، فإن غرينادا تحث على تكثيف الجزاءات الاقتصادية ضد نظام بريستوريا إلى أن يتحقق إلغاء نظام الفصل العنصري بسرعة وضمان احترام المساواة والكرامة والحرية بين البشر .

ويأمل وفدي في أن يحدث تقدم كبير في المحادثات الجارية المتعلقة بكمبوديا بحيث يعود السلم إلى شعب هذا البلد المعذب .

كما أننا في شوق كبير إلى تسوية تفاوضية للمسألة الكورية وفقا لاختيارات الشعب الكوري ، وعن طريق آليات يعتقد أنها يمكن أن تسهل هدف إعادة توحيد كوريا . وإن الظروف التاريخية والاعتبارات السياسية التي أدت إلى إبعاد هاتين الدولتين ذواتي السيادة من الأمم المتحدة قد انحسرت بما يكفي لأن تسمح للشعب الكوري بأن يكون له صوت يسمع في هذه الهيئة الموقرة ، حق هو جدير بأن يمارسه ممارسة تامة . ورغم أن إعادة التوحيد لا تزال بعيدة المنال فإن حكومتي ترى أنه ليس هناك ما يبرر الاستمرار في حرمان جمهورية كوريا من العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ، وكذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إذا رغبت في ذلك .

وفي منطقة البحر الكاريبي ، تؤيد حكومتي تماما الجهود الهادفة إلى مساعدة هايتي في وضع الترتيبات السياسية والمؤسسية التي تسمح لشعب هذا البلد بأن يختار حكومته بمعزل عن التهديد أو استخدام القوة ، وأن يرسى الاسس للممارسات الديمقراطية المستمرة . وثفتنم حكومتي هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها بعملية التكامل الاقليمي التي هي ضرورية جدا لبقاء منطقة البحر الكاريبي ولتنميتها ، خصوصا على ضوء الحاجة إلى تكتلات تجارية واقتصادية جديدة في هذه المنطقة من العالم .

وتود حكومتي أن تهنئ شعب نيكاراغوا على الخطوة الجريئة التي اتخذها من أجل السلم والديمقراطية . وبالطبع ، هناك تحديات كبيرة لا بد من مواجهتها في عملية إعادة التعمير والتوحيد ، وكذلك نتقدم إلى نيكاراغوا حكومة وشعبا بأطيب تمنياتنا . وفي نفس الوقت ، تلاحظ حكومتي بقلق أن الوضع في السلفادور غير مستقر . إن غرينادا تؤيد الجهود التي تبذلها الامم المتحدة للتوسط في محادثات السلم بين حكومة السلفادور وجبهة فارابندو مارتي للتحرير الوطني . وبمودة عامة ، إننا نتطلع إلى النجاح الكامل لعملية السلم في أمريكا الوسطى ، ونرحب بالقادة الاقليميين ، لا سيما رئيس كوستاريكا السابق الحائز على جائزة نوبل للسلم أوسكار أرياس سانتشيز ، الذي اضطلع بدور أساسي في التحرك نحو السلم والاستقرار والديمقراطية .

وتود حكومتي أن تحني على مبادرة القادة في العالم الذين استطاعوا بفضل تبصرهم وعزيمتهم أن يعقدوا مؤخرا مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل . وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأبلغ الجمعية العامة بأن غرينادا قد اتخذت جميع الخطوات اللازمة لكي تصادق فورا على اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل . وأملنا في أن تتمكن الدول الاعضاء من الانضمام إلى هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن . والواقع أن حكومتي تطلب من الشعب حاليا أن يشترك في مناقشات عامة لوضع مشروع قانون يحمي حقوق الطفل وفقا لاتفاقية الامم المتحدة .

وتلعب الحركة التعاونية في جميع أنحاء العالم دورا حيويا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الشعوب التي يشترك الملايين من أفرادها في اتحادات

التسليف وتعاونيات المنتجين ، مما يوفر موارد وغرما طيبة للتعاون المتبادل والمساعدة الذاتية . وتمتد حكومتني بأهمية التعاونيات ويسرها أن تؤيد النداء بأن تعلن سنة ١٩٩٥ السنة الدولية للتعاونيات .

وختاما ، لا يمكن لوفدي أن يفوت هذه الفرصة دون التعليق على الاتجاهات المؤاتية المتمثلة في التقارب بين الشرق والغرب ، لا سيما التطورات في أوروبا ، مع التحول التاريخي الذي حدث بالنسبة لتوحيد ألمانيا . ويتقدم وفدي بأخلص التهانئ إلى شعب ألمانيا الموحدة والحكومة الموحدة التي تمثل الجميع .

إن هذه التطورات ستتيح فرما جديدة لإيجاد أوروبا حرة وديمقراطية وتعددية على أساس التعاون السلمي . وعلاوة على ذلك ، فإن تزايد التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي يعتبر تطورا إيجابيا من شأنه أن يعزز دور الولايات المتحدة تعريزا كبيرا في الوفاء بمسؤوليتها الأساسية تجاه حفظ السلم والامن الدوليين ، وزاد من إمكانية حل التحديات العالمية الهائلة التي تواجه المجتمع العالمي .

ويرى وفدي أن الوقت قد حان لأن تفضلع الأمم المتحدة مرة أخرى بالدور المحوري الذي انشئت من أجله منذ البداية . وفي رأينا أنه بفضل الإرادة السياسية والعزم على السعي من أجل تحقيق الأهداف النبيلة لميثاق المنظمة قد يكون بإمكاننا أن نتداول الأفكار في هذه الدورة لمعالج جميع البلدان ولصالح البشرية .

خطاب السيد جيمس فيتزر - آلن ميتشل ، رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية والمالية

والتخطيط في سانت فنسنت وجزر غرينادين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الان الى خطاب

رئيس وزراء ووزير خارجية ومالية وتخطيط سانت فنسنت وجزر غرينادين .

أصطحب السيد جيمس فيتزر - آلن ميتشل ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية

والمالية والتخطيط في سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني ايها سرور أن أرحب

بسعادة السيد جيمس فيتزر - آلن ميتشل ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمالية

والتخطيط في سانت فنسنت وجزر غرينادين ، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد ميتشل (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود بالنيابة عن بلدي سانت فنسنت وجزر غرينادين أن أهنئكم سيدي

الرئيس على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . ويسرني أن أعرب عن ثقتنا بقدرتكم على

الاطلاع بالمهام العظيمة المناطة بكم .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق لسعادة اللواء جوزيف غاربا ، رئيس

الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، لاسلوبه الممتاز الذي أنجز به مهمته

الصعبة .

وترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بانضمام إمارة لختدشتاين بوصفها العضو

ال ١٦١ في الأمم المتحدة . ويغتخر المجتمع الدولي بأسره كل الفخر بأن هذا الحدث

تعد خطوة نحو تحقيق هذه العضوية الهامة النطاق .

ونفتنم هذه الفرصة أيضا للترحيب بانضمام جمهورية ناميبيا إلى عضوية الأمم

المتحدة . ومن دواعي سرورنا أن تشبوا ناميبيا أخيرا مكانها الصحيح في هيئة الأمم

بوصفها دولة حرة مستقلة ذات سيادة .

تؤيد حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين تأييدا قاطعا الدعوة إلى انسحاب

العراق من أراضي الكويت . فليس من المتوقع أن يكون بمقدور أي بلد صغير ضعيف في

(السيد ميتشل ، سانت

فنست وجزر غرينادين)

منظومة الأمم المتحدة أن يتخذ أي موقف آخر ، ونحن محظوظون لأن هناك أمما متحدة توفر محفلا يعبر فيه عن الرأي الدولي ضد عمليات النهب .

وأؤيد الاقتراح الذي قدمه السيد متران رئيس جمهورية فرنسا لدعوة مؤتمر دولي سعيا من أجل تسوية القضايا المعلقة في منطقة الشرق الأوسط . وأود أن أقول أنني اعتبر العرض البارح الذي قدمه الرئيس متران أموم نصيحة قدمت حتى الآن لحل أزمة الشرق الأوسط . ومازلنا على اقتناع بأن أي تسوية لازمة الخليج ، التي ما زالت تهدد رفاهة كل شعوبنا ، لا يمكن التوصل إليها دون حسم قضية معلقة هي إيجاد وطن للفلسطينيين . ونحن الذين نمثل الفقراء المعدمين في بلادنا نعرك الحماس الذي يسعى به شعبنا لتحقيق هدفه وهو امتلاك أراضيهِ ودياره .

ومع ذلك لا ينبغي أن تواصل الجمعية العامة الدخول في جدال حول وشائق تفويض إسرائيل وحققها في مقعد في هذه الجمعية . والآن بعد أن اعترف الصوت الشرعي للفلسطينيين بحق إسرائيل في الوجود ، ينبغي ألا يكون هناك أي تحد لوضع إسرائيل في الأمم المتحدة أو في سائر وكالاتها .

بيد أنه إذا أريد للأمم المتحدة أن تحافظ على أساسها المعنوي الرفيع حيال ضم الكويت وأن تقر جميع قرارات مجلس الأمن بشأن العدوان العراقي ، ينبغي أيضا الالتزام بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذي يدين احتلال الضفة الغربية وغزة . واحتلال لبنان يجب شجبه أيضا . وينبغي أن نتحل بالمنطق والشبات على الرأي . ولهذه الأسباب جميعها نؤيد الدعوة إلى تسوية في الشرق الأوسط بإجراء مفاوضات دولية . إن محاولة المراوغة في عقد مؤتمر سلم دولي تعني أن منظومة الأمم المتحدة تستخدم كمجرد أداة مفيدة لمعالجة جزء من المشكلة فقط .

يعد أي حل سلمي لازمة الخليج أفضل ما يمكن تحقيقه لصالح المجتمع الدولي . والحرب تعني المزيد من الصعاب للمحرومين في الشرق الأوسط نفسه ، وتعطي سببا آخر للإرهابيين الدينيين ، وتؤدي إلى حالة من الغوض يعجز عنها الوصف فيما يتعلق بالتفخيم في مناطق أخرى ، وبصفة عامة تفاقم الحرب من التوترات الاجتماعية في كل مكان .

(السيد ميتشل ، سانت
فنسنت وجزر غرينادين)

ولا يمكن السماح لحالة الجهود أن تستمر في الخليج إلى مالانهاية . وينبغي الالتزام بتطبيق الجزاءات بدقة متناهية ، وأي تغيير فيها ينبغي أن يكون من مسؤولية لجنة الجزاءات وحدها . وأضيف قائلاً إنه لا ينبغي لأي مجموعة من البلدان أن تعتقد بأن تسوية أي صراع في منطقتها يضر الاقتصاد الدولي بالإمكان أن تترك لها تماماً دون تدخل المجتمع الدولي .

وباختصار ، نوجز رأينا المتواضع في أنه ، أولاً ، يجب أن ينسحب العراق دون شرط من الكويت وفقاً لقرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) ، ثانياً ، يجب أن تستمر الجزاءات المفروضة على العراق وفقاً لقراري مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٧٠ (١٩٩٠) ، ثالثاً ، ينبغي أن يدعى مؤتمر سلم دولي بشأن الشرق الأوسط إلى الانعقاد ، بهدف كفالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) .

عندما تكلمت آخر مرة في هذه الجمعية عن مؤتمر نزع السلاح ، تقدمت مبكراً بفكرة مفادها أن الوفورات الناتجة عن نزع السلاح ينبغي استخدامها في مجال البيئة . وأضفت إلى ذلك الرأي بأن وقف التصحر في أفريقيا ينبغي أن يكون أول مشروع من هذا النوع . وقد ساد هذا المفهوم في أماكن أخرى ، ومازلت أتمنى أن ينظر فيه كمبدأ يتوجب إقراره بصورة عامة . ومع ذلك هناك حاجة إلى كفالة زيادة التنسيق الدولي بين مختلف المبادرات التي تتخذ للتصدي للمسائل البيئية . غير أننا لسنا في حاجة إلى وكالات جديدة . فقد أدت أهمية البيئة إلى أن تعلن حكومتي اعتبار التسعينات عقداً للبيئة ، وما زلنا نولي هذه المسألة الأولوية التي تستحقها .

وبالنسبة لاستخدام عوائد السلم للأهداف البيئية ، اسمحوا لي أن أضيف أن الدول التي توجد بين الدول الأفقر في هذا العالم ليست لديها أي سلطة معنوية لأن تطالب بأية فوائد من تخفيف حدة النزاع بين الشرق والغرب في الوقت الذي تخصص فيه نسبة مغالى فيها من موازنتها للإنفاق العسكري .

تستحق التطورات الاقتصادية والسياسية في أوروبا الشرقية أن تحظى بإشادة هذه الجمعية . فقد أمسى الآن زخم التغيير تحت تصرف شعوب تلك البلدان نهائياً ، وتجري

(السيد ميتشل ، سانت

فنسنت وجزر غرينادين)

الآن تغيرات مماثلة في أمريكا اللاتينية ، وفي جنوب شرقي آسيا وفي الكوريتين ، ما كان يمكن لها أن تحدث دون هذه القيادة اللمعة للرئيس غورباتشوف . وأود هنا أن أشيد بسعة أفقه . وقد استفادت منطقة البحر الكاريبي من قيادته ، ونود لذلك أن نسجل تقديرنا له .

من المساوي أن ما اكتسب باعادة تفوق اقتصاد السوق الحرة وتخفيض التوتر بين الشرق والغرب يتعرض لاضعاف شديد بسلوك العراق غير المنطقي . ولكن دعوني اؤكد مرة اخرى أن اعترافنا بالسلوك غير المنطقي ورفض الاعتراف بشقل رد الفعل الدولي يشيران بالضرورة الي وجود صراع اساسي بين طرائق تفكير مختلفة . ويبدو كما لو كان تراثنا الديكارتي في الحضارة الغربية لا يؤهلنا للتعامل مع تجاوزات اصوليين الدينيين في الشرق الاوسط . وأن هناك هوة سحيقة وخطرة تفصل ثقافتينا . ولذلك ، ينبغي لنا أن نتخذ موقفا حازما ، وأن نستخدم في نفس الوقت كل وسيلة اتصال ممكنة ، بالاستفادة من الخبرات التي يمكنها أن تراب الصدع بين طرائق التفكير المختلفة هذه للحل الدائم لهذه القضايا .

يكرر وفدي الاعراب عن تضامن حكومة وشعب سانت فنست وجرينادين مع شعب جمهورية هايتي . ونتمنى الأمل أن تتاح الفرصة في وقت غير طويل لشعب هايتي لممارسة حقه السيادي في اختيار مصيره دون أي تدخل خارجي ، والمشاركة بحرية في تقرير هذا المصير . إلا أننا نلاحظ أنه في حين أن شعب هايتي سيقدر في النهاية مصيره ومصير بلده ، فإن تأييد المجتمع الدولي شرط أساسي لتقدم البلد في وقت مبكر على طريق الديمقراطية والتنمية . وعليه ، فإننا نحث المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ذات الملة على زيادة تعاونها التقني والاقتصادي والمالي مع هايتي لدعم جهودها الانمائية الاقتصادية والاجتماعية .

ينبغي للتغيرات الدائرة في بضع دول اوروبية شرقية ، وللتدابير التي تستهدف تشجيع هذه التغيرات أن تسهم في السلم العالمي . وهناك تحرك للابتعاد عن النظم السياسية والاقتصادية التي عفا عليها الزمن ، وتأكيد أكبر على الحرية الفردية وروح المبادرة والمشاريع التجارية الحرة .

أود أن أهنئ شعب ألمانيا على التوحيد التاريخي لبلده . وبوسع العديدين منا أن يتعلموا دروسا هامة من التجربة الألمانية ، ابتداء بدستور ألمانيا الجيد الاعداد وانضباط الشعب الألماني في أماكن العمل . وتفاعل هذه العوامل وتمخض عن فائض

استخدام في مقايضة للحصول على الحرية وساعد على التعويض عن أعباء عقود من سوء التوجيه الشيوعي .

ونحن في منطقة البحر الكاريبي ندرك الحاجة الى توحيدنا السياسي وإنني أتضرع الى الله أن ياتي اليوم الذي نتمكن فيه من الطلب الى هذه الجمعية أن تعترف بالمركز الجديد الذي ينبغي له أن يخدم مبادراتنا الحالية .

فيما يتعلق بالمسألة الكمبوتشية ، نؤيد جميع المبادرات التي تستهدف تحقيق حل سياسي يكفل احترام سلامة كمبوتشيا الاقليمية وحق الشعب الكمبوتشي في تقرير المصير . ونحن نؤيد تأييدا كاملا خطة سلام الأمم المتحدة الأخيرة ، التي وافقت عليها الأطراف الكمبودية الأربعة ، لايجاد تسوية سلمية شاملة . وقد رأيت الظروف البائسة التي يعيشها لاجئو كمبوديا على الحدود ، وإنني أهنئ الأمم المتحدة على جهود الاغاثة التي تبذلها لمساعدتهم .

وبالاقترب من الوطن ، يحيط وفد سانت فنسنت وجرينادين علما بالتطورات الأخيرة في أمريكا الوسطى ويعرب عن الأمل أن تصبح الظروف السلمية السائدة سمة دائمة للمنطقة بأسرها . ويحدونا الأمل أن تيسر هذه الظروف المؤاتية عودة اللاجئين والمشردين الى بلدانهم الأصلية في وقت مبكر ، لتتسنى لهم المشاركة في العملية المنظمة لاعمار المنطقة دون الاقليمية .

أود أن أختتم كلمتي بتهنئة السيد خافيير بيريز دي كوبييار ، الأمين العام ، على ما يقوم به من عمل ممتاز لضمان تحقيق مقاصد الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، والمالية والتخطيط في سانت فنسنت وجزر غرينادين على بيانه الهام الذي ألقاه للتو .

اصطحب الرايت أونراجل جيمس فتي - الن ميتشل ، رئيس وزراء سانت فنسنت

وغرينادين ، من المنمة .*

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السير فيلمنغ ، سانت لوسيا .

السيد انسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسود العالم الآن شعور بالتفاؤل الذي ، رغم اتساعه بالحذر ومعاناته من القيود ، يتوقع الآن اقامة نظام عالمي جديد للسلم والتنمية . وهذا التفاؤل ، الذي نجم عن تغييرات ملحوظة في العلاقات بين الشرق والغرب وعن تطورات ايجابية اخرى في المناخ الدولي ، تصاحبه ثقة متجددة بالأمم المتحدة بوصفها محفلا رئيسيا للتعاون بين الدول . وفي هذه المرحلة المفعمة بالأمل ، يتوقع من الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين أن تحلل الحالة الدولية السائدة وأن تستشف إمكانية بناء عالم جديد أفضل . ونحن على ثقة أن الجمعية العامة بفضل التوجيهات القيّمة للسيد غيدو دي ماركو ، ممثل مالطة ، لن تعجز عن تحقيق ذلك .

باسم وفدي أتقدم للسيد دي ماركو بأحر تهانئنا و تمنياتنا الطيبة بأن ينجح في رئاسته . فخدمته المتميزة لا تدع لنا مجالاً للشك أنه سيدير مداولاتنا بكفاءة . وإذ أحياه ، أود أيضا أن أشيد بسلفه اللواء يوسف غاربا ، للقيادة النشيطة التي أبدتها أثناء العام الماضي .

أود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لنقل الى الأمين العام تقدير حكومتي على الدور النشط الذي ما فتع يقوم به لتعزيز قدرة الأمم المتحدة المؤسسية على معالجة شواغل وطموحات أعضائها على أكمل وجه .

أتقدم بتهنئة حارة جدا لأحدث دولة عضو من أعضائنا ، هي امارة لختنشتاين . ويسرنا أيضا بشكل خاص أن نرى بهننا اليوم وفد ناميبيا ، التي تشارك في دورة الجمعية العامة العادية هذه بوصفها دولة ذات سيادة من دول المجتمع الدولي .

وإذ نجتمع في هذه المناسبة ، تتكاثف في سماء الخليج سحب حرب أخرى منذرة بالشؤم ، وملقية بظلال من الكآبة على هذا التفاؤل الذي أشرت اليه في بداية كلمتي . والنزاع العراقي الكويتي الذي سار على نحو غير متوقع عشية انعقاد دورة الجمعية هذه يهدد الآن بالتصعيد الى صراع أوسع .

لقد عمل مجلس الأمن بالفعل ، بسرعة وحزم لكبح جماح هذا العدوان العنيف .
 وأدان بحق حيازة الأراضي بالقوة وأكد على ضرورة تسوية جميع الصراعات بالطرق
 السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . وأصبح الأمر الآن يحظى باهتمام الجمعية . ويجب
 أن تؤكد من جديد إدانة المجلس الشديدة لاستخدام القوة ونطالب باستعادة السلم على
 نحو عاجل في المنطقة .

ونرى أن السماح لهذا العدوان المفاجئ بأن يعرض للخطر الاحتمالات القائمة الآن
 لإيجاد نظام جديد أفضل في العلاقات الدولية ، سيعتبر كارثة . إن التغييرات المنهارة
 التي تحدث في جميع أرجاء العالم وفي أوروبا بعمة خاصة ، وفي مناطق أخرى أيضاً ،
 تكشف عن آفاق سياسية واقتصادية جديدة ، وإن كانت غير محسومة بجلاء حتى الآن ، إلا
 أنها تبشر بتكافل متزايد بين الأمم . وما برحنا حتى الآن نتوقع أن يسمح للسلم
 والتنمية أن يزهرا في جميع أنحاء العالم .

ويعتقد وفدي أنه على الرغم من أن التغييرات التي حدثت تغييرات إيجابية فهي
 لن تؤتي ثمارها إلا إذا سُخرت ووجهت على نحو سليم . ومن هذا المنطلق نميل إلى
 الاعتقاد بأن أزمة الخليج ليست سوى انحراف طائش مؤقت عن الاتجاه السائد نحو الحوار
 والتسوية السلمية للصراعات والتعاون الدولي . ومن ثم ينبغي أن تعجل هذه الأزمات
 السيئة الطالع من جهودنا لبناء نظام جديد يمنع حدوث أعمال العدوان ويسمح لجميع
 الشعوب بالتركيز على عمليات التنمية السلمية .

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة لحسم الصراع بين العراق والكويت
 بالالتزام على نحو حازم ببرنامج العمل الوارد في قرارات مجلس الأمن ذات الملحة .
 والشرط الأساسي هو الانسحاب الفوري للعراق من الكويت . إن حيازة الأراضي بالقوة عمل
 يدينه ميثاق الأمم المتحدة على نحو لا لبس فيه وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال
 تبريره أو قبوله .

وبعد أن يتم الانسحاب ، يمكن إيجاد آلية للحوار والتفاوض لتناول الأسباب
 الكامنة وراء هذا الصراع وإيجاد حل نهائي عادل ومقبول له . وربما يكون من المناسب
 أن ننظر في عقد مؤتمر سلام دولي يعهد إليه بإيجاد تسوية شاملة لمشكلات الشرق الأوسط ،

التي لا تزال مشكلة فلسطين لبّها . إن المشكلات ذات الصلة معقدة وعميقة الجذور ، ومع ذلك فمن الممكن إذا توافر قدر كبير من الارادة السياسية ، التوصل الى أساس للحوار والمفاوضات . ويمكن للأمم المتحدة أن تطلع بدور مفيد في تنظيم مثل هذا المحفل بطريقة تحظى بثقة جميع الأطراف المعنية . وإذا أخذنا بعين الاعتبار النجاح الملحوظ الذي حققه المجتمع الدولي حتى الآن في التسوية السلمية للنزاعات الاقليمية ، فلا يمكننا بسهولة أن نتوقع الفشل في حل مشكلة الشرق الأوسط .

وعلى سبيل المثال انتهى بنجاح الكفاح الطويل من أجل استقلال ناميبيا ، عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية . وكانت الأمم المتحدة حائزا أساسيا في هذه العملية ، فمن طريق توفير المساعدات المؤقتة في فترة الانتقال ، أوجدت الظروف التي أمكن للشعب الناميبيا فيها أن يتقدم نحو الحرية . ومنذ ذلك الحين تؤدي هذه النهاية السعيدة الى توقعات ، مفادها أن الحالة المؤلمة في جنوب افريقيا ، حيث تتعزز حتى الآن قلعة الفصل العنصري ، سوف تحسم أيضا عن طريق الجهود الدولية المتضافرة . ولضمان نجاح هذه الجهود ، ينبغي مع ذلك ، أن تكفل تعزيز الضغط الكامل عن طريق الجزاءات وذلك بغية تحقيق الهدف المنشود . وفي مناطق أخرى من افريقيا ، في الصحراء الغربية أقر مجلس الأمن خطة توفّر فرصة فريدة لإيجاد حل نهائي لهذا النزاع الطويل .

وفي آسيا ، وبمفء خاصة في أفغانستان ، يبدو أن اتفاقات جنيف التي جرى التفاوض بشأنها تحت رعاية الأمم المتحدة ، تمهد الطريق للمصالحة الوطنية وإعادة البناء . وينبغي الآن ألا يحدث انحراف عن هذه الأهداف المقبولة بها .

وبالمثل فإن المسألة الكمبودية التي تعذر إيجاد حل لها لمدة طويلة ، تقترب الآن من تسوية تبشر بالخير . والخطة التي وضعها مجلس الأمن بالتشاور مع الأطراف المعنية لاقت قبولا واسع النطاق وهي جاهزة للتطبيق . إن الدور المطلوب من الأمم المتحدة أن تطلع به يتسم بقدر كبير من التحدي ولكن يمكن القيام به بالتأييد الكامل للمجتمع الدولي .

وقد شهدنا أيضا في هذا المحفل ، إعادة توحيد الشعب اليمني وكذلك إعادة توحيد الشعب الألماني . وهذان امران يبعثان على الفرح . ونشهد الآن الخطوات الايجابية ، وإن كانت غير نهائية - التي اتخذت أخيرا من جانب طرفي المشكلة الكورية . وعلى الرغم من أنه تم الاتفاق منذ فترة طويلة على أن إعادة توحيد كوريا ينبغي أن تتم سلميا ودون أي تدخل خارجي ، فإن هذا الانجاز لا يزال بعيد المنال . إننا نحث الشعب الكوري على التعجيل بعملية الحوار التي بدأها . وبالإضافة إلى ذلك فإننا نتساءل ما إذا كان رفع مستوى مشاركته في هذه المنظمة لن يعتبر إسهاما إيجابيا في عملية التوحيد .

وحسب في منطقة الشرق الأوسط المعقد " شهدنا انتهاء الحرب القاسية بين إيران والعراق . بيد أنه بالقرب من هذه المنطقة ، في منطقة البحر المتوسط لم تبدأ حتى الآن المفاوضات بشأن مشكلة قبرص . وعلى الرغم من الجهود الرائعة للأمين العام ، والمبادرات العديدة الجديرة بالاهتمام لا يزال الطرفان متباعدين . ونأمل أن يعطى التدخل المستمر من جانب مجلس الأمن زخما جديدا للتعاون والتوفيق والمصالحة حتى يمكن المحافظة على استقلال قبرص وسلامة أراضيها .

وأخيرا ، في هذا النصف من العالم ، كانت الأمم المتحدة أيضا عنصرا مفيدا في التخفيف من حدة الصراع في أمريكا الوسطى ، وهي منطقة أجهدنا الاقتتال المدمر والفقر المدقع . وأمكن في النهاية التوصل إلى عملية تفاوض محدد وتعاون دولي صبور يوفران احتمالات تحقيق سلم نهائي ودايم . وقد وفرت الأمم المتحدة عن طريق مراقبة الاتفاقات التي تبرمها الدول المعنية والتحقق منها ، الظروف اللازمة لاستقرار الذي يمكن للسلم والتنمية أن يتميزا في ظله . وقد نجحت هذه العملية وتُبَحَث الآن امكانية تطبيقها في أماكن أخرى .

والواقع أن هذا السجل المثير للإعجاب للإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في مناطق هامة ، في ميدان منع السلم والمحافظة عليه ، والتي أشرت إليها بإيجاز ، تؤكد قدرة الأمم المتحدة الحقيقية والمحتملة على ميانة الأمن الدولي . وفي ظل

الحالة الجديدة التي نشأت نتيجة لتزايد التقارب بين الشرق والغرب والرغبة المتبادلة في الإسراع بعملية نزع السلاح ، أصبح من الممكن الآن التفكير في وضع ترتيبات متعددة الأطراف لملء أي فراغ يمكن أن ينشأ نتيجة لاختفاء الحلفين العسكريين . ومثل هذه الترتيبات يمكن ، في رأينا ، أن توفر نظاما للأمن الجماعي يساعد على نحو فعال في منع أي تهديد بالعدوان في المستقبل ، ويمكن لجميع الأمم أن تعتمد عليه لحماية سيادتها وسلامتها الاقليمية ضد أي اعتداء .

هذه الفكرة التي حان وقتها ، التي تناولها بوضوح التقرير الذي قدمه الأمين العام عن عمل المنظمة . إن الاقتراحات ، المبنية على أساس خبرته الشخصية على ما يبدو ، تتضمن ، في جملة أمور ، تعزيز قدرة مجلس الأمن على صنع السلم ، وتعزيز دور الأمين العام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، واللجوء على نحو أكبر الى محكمة العدل الدولية في حالات الخلاف القانوني واستخدام الترتيبات الاقليمية حيثما كان ذلك مناسباً ، وتعزيز آلية الأمم المتحدة .

هذه الاقتراحات ليست جديدة بأي حال من الأحوال وقد بحثت في محاولات عديدة لتعزيز الأمم المتحدة بيد أن المنعطف السياسي الحالي الذي تبدو فيه الدول أكثر تقبلاً للتعاون الدولي ، مؤات بشكل خاص لإجراء بحث جاد عن إمكانية تنفيذها . ونحن نحث على إعادة بحث هذه المقترحات .

بيد أنه يجب أن يكون معروفاً أن السلم والتنمية لا ينقسمان ، ولا يمكن تحقيق أمن عالمي إلا بإنشاء علاقات اقتصادية أكثر إنصافاً بين الدول وحل المشكلات الاجتماعية الملحة في العالم . ولذلك فلئن كنا نرحب بالتقدم المحرز في الميدان السياسي فيجب علينا مع ذلك أن نشجب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الهشة التي يتم في ظلها السعي الى تحقيق السلم . إن البلدان النامية محاصرة اليوم بين الركود المحتمل في البلدان الصناعية الرئيسية والارتباكات الخائفة في اقتصادياتها الضعيفة . وما برحت تشعر بالقيود القاسية التي يفرضها العبء المتزايد لديونها ، على الرغم من أننا نرحب باعتماد بعض البلدان الدائنة والكيانات المالية الأخرى ، لسياسات تقدمية . لذلك لا يمكننا عند هذه النقطة أن نشعر بالتفاؤل بشأن المستقبل الاقتصادي لهذه البلدان .

تفيد الدراسة الامتقاصية العالمية التي اطلقت بها الامم المتحدة مؤخرًا بأن من المتوقع أن يزداد ، هذا العام ، تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي قياسًا بالسنة الماضية . فتزايد انكماش حجم التبادل التجاري العالمي ، وارتفاع أسعار الفائدة ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية كلها عوامل ستتفاقم على إحباط الانتعاش والنمو في البلدان النامية . ومما يزيد من تفاقم هذه الحالة المشيرة للكآبة ، الارتفاع الخيالي في تكاليف الطاقة التي لا تستطيع البلدان النامية ، ببساطة ، النهوض بها . وبذلك تكون أزمة الخليج قد أوقعت بهزيد من الرهائن ، أي شعوب العالم الثالث التي تقهقرت اقتصاداتها المحفوفة بالمصعوبات لترتد الى طريق التخلف .

ومن ثم ، فإن آثار الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الراهنة على السلم والامن الدوليين تدعو الى الانزعاج . فأوجه الاختلال في الاقتصاد العالمي تحدث فوضى اجتماعية مما يهدد في نهاية المطاف ما نصبو إليه من استقرار . وحتى وإن كانت المعارك القديمة قد انتهت ، ثمة بواعث جديدة للصراع أخذت في الظهور ، نلمس بشكل متزايد أنها ليست أيديولوجية أو سياسية بل اقتصادية . ولن يتسنى حل معادلة السلم ما لم نضع شواغلنا الاقتصادية والاجتماعية في الحسبان . ومن ثم يجب على البلدان المتقدمة والنامية أن تخذ اجراءات مشتركة لكفالة مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتقدم السياسي .

ومن دواعي بالغ سعادتنا أن نلاحظ ، في هذا الصدد ، أن الاعلان الصادر عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالتعاون الاقتصادي الدولي في نيسان/ابريل من هذا العام ، يتبدى فيه إدراك كامل لهذا المتطلب الاساسي وبالتالي للحاجة الملحة الى إنعاش التنمية الاقتصادية في البلدان النامية . ففي مظهر نادر من مظاهر الوحدة ، اتفقت البلدان النامية والمتقدمة ، في ذلك الوثيقة ، على انتهاج ما يلزم من سياسات تحقيقا لانتعاش الاقتصاد العالمي ونموه المتواصل . ولا بد الآن ، أن نهتدي بالاعلان ونستشرد به نصا وروحا ، لاسيما وإنما نستهل حوارا يستهدف تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي .

وينبغي أيضا أن يتبدى ذلك الالتزام المشترك في استراتيجية العقد الانمائي الرابع الذي بات اعتمادها ، حسبها اعتقد ، وشيكا . فتلک الوثيقة ، التي هي نتاج مشاورات ومفاوضات واسعة النطاق ، تعبّر عن التوجه المباشر للتعاون الدولي . من الواضح أنه لا يمكن القول إن الاستراتيجية لا تبلغ الغاية التي ترغب البلدان النامية في بلوغها ، ولكنها يمكن ، متى طبقت ، أن تفضي الى تحسن ظروف التنمية . وفي مجال التبادل التجاري ، على وجه الخصوص ، ننتظر النتيجة النهائية لجولة مفاوضات اوروغواي التي لم تصدر عنها حتى الآن مبادرة واحدة تنم عن أي تنازلات هامة . بيد أن الحاجة المشتركة لا بد وأن تحمل ، في رأينا ، البلدان النامية والمتقدمة النمو على توسيع مجالات التعاون في ميدان التبادل التجاري حيث يدرك الجميع أنه مفتاح مستقبل الاقتصاد العالمي .

ومما يزيدنا اغتباطا ملاحظة أن المجتمع الدولي قد اثنق حماسا في مواجهة المشاكل الكبرى الأخرى مثل الاتجار بالمخدرات والبيئة ، وانخرط في جهد موحد للتصدي للنتائج الضارة المترتبة على تلك المشاكل . فضلا عن الحملات المحلية اجتهدت الدول ، على الأعداد الثنائية والاقليمية والمحلية ، في وضع استراتيجيات تستهدف من مجتمعاتها من أي تجاوزات أخرى ، ومما لا شك فيه ، أن الدورة الاستثنائية المعدية بالاتجار بالمخدرات التي عقدت في نيويورك في العام الماضي استقطبت قدرا متزايدا من الانتباه العالمي حول تفشي تجارة المخدرات واقترحت وسائل اضافية لمكافحة استسراء ذلك الداء الخبيث ، منها ، مثلا ، إنشاء محكمة جنائيات دولية . وتعد نتيجة تلك الدورة مثلا يدعو الى الاعجاب بالكيفية التي تستطيع بها الأمم التي يتهددها عدو مشترك أن تتحد دفاعا عن رفاهها المتبادل .

ونحن إذ نستمد التشجيع من تلك التجربة ، نتطلع الآن الى المؤتمر العالمي المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في البرازيل عام ١٩٩٣ ، والذي نأمل أن ينتج منه ، شأنه شأن مؤتمر فيينا فيما يتعلق بمشكلة المخدرات ، برنامج شامل لحماية البيئة ومونها وانطلاقا من التزامنا بهذا الهدف ، سعى بلدي ، توطئة لذلك المحفل

الهام بالتعاون مع الكومنولث ، الى بناء نموذج باستخدام مساحة من غاباتنا - تقدر بزهاء مليون فدان - وذلك لاثبات امكانية تحقيق التنمية القابلة للاستمرار في بيئة سليمة الادارة . وفي رأينا المتواضع ان ذلك الجهد من شأنه ، إن جرت محاكاته وتكراره في مكان آخر ، ان يسهم إسهاما كبيرا في إنقاذ عموم العالم .

وعلى ضوء، تزايد اكتساب القضايا التي أشرت إليها الطابع العالمي ، يتبين بوضوح ان مسألة إقامة نظام عالمي جديد لم تعد أمنية مهمة ، بل هي الآن ضرورة ملحة . فلقد غدت الأساليب التقليدية المتبعة في تصريف الشؤون الانسانية غير ملائمة لظروف هذا الجيل . وفي حين ان الانسان أوثي من البراعة ما مكنه من غزو الفضاء ، لا يزال يتعين عليه ان يسيطر على الأرض ومشاكلها ويبدو الأمر كما لو كان العقل الانساني الذي انطلق متجاوزا حدوده الأرضية ، يقف الآن عاجزا عن التصدي لقضايا الحياة الدنيوية . وفضلا عن ذلك ، فإنه لو لم يكن يستطيع التغلب على نواحي القصور في انجازاته العلمية والتكنولوجية الرائعة لذهبت كل جهوده سُدى ولتقرض هو ذاته لخطر الغناء .

إن إدراك ذلك الواقع المخيف ، لا بد وان يحملنا على الإقرار بوجود الاضطلاع على وجه الاستعجال ببييريسترويكيا عالمية تهدف الى إقامة نظام دولي عملي جديد يستند الى مبدأي التكافل والمسؤولية الجماعية . وإن أريد لذلك النظام النجاح ، فيجب أن يتسم بطابع ديمقراطي غير منقوص ، ويجب أن يدور في فلك الأمم المتحدة ، وهي المنظمة التي انشأناها معا عملا على بلوغ أهدافنا المشتركة . ولقد ثبت بالتجربة أن الأمم المتحدة تعد ، حتى وإن لم تصل الى درجة الكمال جهازا هائل الامكانيات فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي . ومن ثم يجب علينا أن نسبر أغوارها حتى الأعماق . وينبغي ان نولي نفس القدر من الأهمية ، للعمل على كفالة تزودها بالقوة والحيوية ، وبالقدرة الكاملة على النهوض بما يسند إليها باستمرار من مسؤوليات كثيرة .

ويجدر بنا أيضا ، أن نعي دوما حقيقة أنه لن يتسنى بزوغ وازدهار أمم متحدة قوية إلا في بيئة دولية تعمها سيادة القانون . وانتهاكات مثل تلك التي ارتكبت في

الخليج لا تشكل ضربة للسلام والامن الدوليين فحسب بل وايضا للركائز الاساسية التي تقوم عليها منظماتنا . إن مبادئ الميثاق التي تحرم استخدام القوة في العلاقات الدولية مبادئ مقدمة ينبغي الا يمر انتهاكها دون عقاب . ومن ثم ، لا بد من التصدي بالشكل المناسب لأي انتهاك وقتما وحيثما وقع .

منذ اسبوع واحد فقط ، اجتمع في نيويورك زهاء ٧٣ رئيس دولة أو حكومة لاستعراض الانتباه الى محنة اطفال العالم . وكان هذا ابلغ تعبير عن الاولوية التي يبدي قادة العالم استعدادهم لإيلائها للشواغل الانسانية الخطيرة . والاطفال يمثلون ، رغم كل شيء ، مستقبل البشرية ، ومع ذلك ما زالوا الضحايا الرئيسيين الاطرياء لكل اشكال العدوان . وكما تقول منظمة الامم المتحدة للطفولة في تقريرها عن حالة اطفال العالم لعام ١٩٩٠ ، إن أشد الاطفال فقرا واقلهم حمانة هم الذين يسددون ديون العالم الثالث .

"بالتفحيز بدموهم الطبيعي ، ومحتهم وبلغدهم فرسهم في التعليم" .

ولا يمكن أن نستمر ، على هذا النحو ، في تعريف مستقبلنا لتلك الاخطار .

إن كان لتلك القيمة أن تعني شيئاً ، وإن كنا نريد إنقاذ أجيالنا القادمة من ويلات الحرب والفقر ، فيجب علينا أن نسارع بالعمل على اقامة النظام الجديد الذي انشأه سنة ١٩٤٥ . وبهذا فقط ، يمكننا تفويم أوجه الاختلال الخطيرة الموجودة في النظام الحالي ، والتي تعد السبب الجذري لمشاكل العالم الكبرى .

ومما يثلج الصدر أن نسمع ، في هذا الصدد ، كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . يعترف بالحاجة الى ذلك النظام . فلقد فتج الوفاق الذي حل بينهما حديثاً آفاقاً جديدة للتعاون الدولي في جميع الميادين فبث بذلك الامل في عالم يسوده اليأس . وقصارى القول ، إنه يتيج فرمة فريده للتقدم الانساني . فلنعمل إذن ، من أجل الا تضيق بالتردد والتعاس .

السيد دا لوي (الراس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية ، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : أود في البداية أن أتقدم للسيد دي ماركو بتهنئتي الحارة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين . وأنا مقتنع بأن خبرته الواسعة ، وقدرته وإخلاصه سوف تقوم أعمال هذه الدورة على طريق تحقيق نتائج مشرقة .

كما أشيد بسلفه اللواء جوزيف غاربا ، لما بذله من جهود شخصية وللنتائج التي تحققت أثناء الدورة الرابعة والأربعين التي رأسها باقتدار وإخلاص . وأود أن أعرب عن تقديري للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كويبيار ، لتفانيه في سبيل قضية السلم والأمن الدوليين وللمهارة التي يبصر بها الاضطلاع بأنشطة الأمم المتحدة الدبلوماسية .

وإذ يتسع نطاق عالمية المنظمة بانضمام أعضاء جدد ، فإننا نشعر بفخر وارتياح إذ نرى ناميبيا تحتل مكانها كعضو كامل العضوية في هذه الجمعية التي تضم الأمم المستقلة . ونهنئ شعب ناميبيا لحمله على حريرته من نير الاحتلال الاستعماري بعد سنوات عديدة من النضال والمثابرة . ونتمنى لشعب ناميبيا النجاح في جهوده من أجل بناء أمة ذات كرامة وتحقيق رغاهيته المادية والروحية .

ونرحب بلختنشتاين في عضوية الأمم المتحدة ونتعهد بتعاون حكومتي ووفدي معها . وهدنا على مدى الشهور القليلة الماضية اتجاهها باعاشا على السرور نحو إعادة توحيد الأمم . وفي هذا الصدد أرحب بهزيد من الارتياح بتوحيد المانيا الأمة التي أقامت بلادي ، الراس الأخضر ، معها أفضل العلاقات . وفي وقت تسترد فيه ألمانيا ، بعد أربعة عقود ، سيادتها الوطنية الكاملة وتضع نهاية لإحدى المخلفات المؤلمة للحرب العالمية الثانية ، أتمنى للشعب الألماني السعادة والسلام والرخاء في وطنه الموحد . وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أهني الشعب اليمني على توحيد بلاده وأتمنى له مستقبلا حافلا بالسلم والسعادة . ونأمل أن نتمكن في القريب العاجل من الترحيب بوحدة الأمة الكورية . وفي هذا الصدد ينبغي أن يحظى استمرار الاتصالات على المستويات العليا بالتشجيع سعيا إلى تحقيق تسوية سلمية للنزاع الكوري .

إننا نعيش اليوم في عالم حافل بالتغيرات الكبيرة والتوقعات الكثيرة . ونحن في الرأس الأخضر نتابع هذه التغيرات باهتمام كبير لما لها من آثار على السلم في العالم ولتأثيرها على رفاه جميع الأمم السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

وقد خلقت الاحداث السياسية التي جرت في أوروبا الشرقية إبان السنوات القليلة الماضية مناخا مشجعا على السلم والتعاون بين الأمم الأوروبية وبين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، سدلة الستار بذلك على الحرب الباردة التي خلقت استقطابا في سياسات العالم لعقود كثيرة .

وإضفاء الطابع الديمقراطي على بلدان أوروبا الشرقية وتوحيد ألمانيا حدثان لهما أهمية قصوى في تاريخ هذا القرن ويمثلان انتصارا للعقل . فأوروبا الديمقراطية الموحدة عنصر هام في السلم والاستقرار والنمو الاقتصادي وفي رفاه شعوب المنطقة . وفي هذا الصدد ، أتمنى مادقا كل الخير لجميع شعوب أوروبا ، كما أتمنى أن توحيد مقاصدها وتحشد قواها من أجل إعادة تشكيل طريقها المشترك في التعايش معا . وآمل أن توجد الحلول ، على طريق الأخوة والديمقراطية ، للمشكلات التي فرقت فيما بينها في الماضي وأسهمت في الفشل الاقتصادي الذي كان نصيب كثير منها .

وأحث قادة تلك المنطقة وشعوبها على مواصلة بناء العلاقات السلمية الضرورية لتحقيق الوثام والتنمية الاقتصادية لجميع بلدان المنطقة . وأنا مقتنع بأن أوروبا الجديدة سوف تسهم في الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية لبقية مناطق العالم وخاصة منطقة افريقيا التي ننتهي إليها .

إن التغيرات الجذرية في سياسة الاتحاد السوفياتي والتي حدثت على مدى السنوات الخمس الماضية قد حركت عملية يبدو أنها أسهمت في إنهاء الحرب الباردة ، وفتحت بذلك صفحة جديدة في العلاقات بين الدولتين العظميين ، التي تقوم في هذه المرة على التعاون والإيمان بحق الشعوب في تقرير المصير ، وإيجاد مناخ أفضل لإشاعة السلم والأمن في العالم . وهذه التغيرات تبشر بظهور عصر جديد في تاريخ الأمم ، عصر لا يسوده الخوف من حدوث كارثة نووية فحسب ، وإنما يتسم أيضا بالتعاون بين البلدان ، وبالديمقراطية والتنمية الاقتصادية واحترام القانون الدولي وصونه .

ويبدو ان اشاعة الديمقراطية في العالم أصبحت سمة سياسية أساسية للعمـر الجديد . وتستند هذه الديمقراطية ، على المستوى الدولي ، الى احترام العلاقات الدولية والتعاون بين الأمم في مجال توفير الظروف المواتية للعلم والرخاء والاستقرار السياسي لجميع البلدان .

ويجري أيضا انتشار الديمقراطية على المستوى الوطني ، لاننا نؤمن بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان هدف يسير جنبا الى جنب مع إقامة نظام ديمقراطي حقيقي يحرر قدرات الشعوب الخلاقة ، ويزيل العقبات السياسية التي تعترض طريق المبادرات الخاصة ويوفر الظروف المستقرة المشجعة على الاستثمار .

وفي الرأس الأخضر ، أنشئت آليات قانونية وطبقت اصلاحات سياسية لإقامة نظام حكم ديمقراطي برلماني .

إننا مقتنعون بأن الإصلاحات التي أدخلت على حياتنا السياسية ستعزز دون شك استقرارنا الداخلي وستدعم جهود والتزامات شعب الرأس الأخضر الذي يعيش في الداخل وفي الخارج ، لبناء أمة حديثة متقدمة تعيش في سلم مع نفسها ومع العالم .

كما نعتقد بأن اتجاه الأمم الى الديمقراطية سيعزز آليات الضوابط التابعة لمختلف الأجهزة الحكومية .

ويبدو أن هذه الضوابط تزداد أهمية في عالم نلاحظ فيه أن بعض الساسة يتخذون تدابير يتفاوضون فيها تماما عن المعايير الأساسية للقانون الدولي . ومن شأن هذه الأعمال أن تعرض للخطر السلم والاستقرار الدوليين وتوجد معاناة اقتصادية لاسيما بالنسبة لبلدان العالم الثالث ذات الاقتصادات الضعيفة .

إن مناخ السلم والحوار الذي شهدناه مؤخرا قد تلقى ضربة قاصمة من جراء الوضع الحالي السائد في الخليج . ويدين الرأس الأخضر غزو العراق للكويت وضمه إليها أشد الإدانة . ولقد قام مجلس الأمن في الوقت المناسب ، معربا عن مشاعر الإحباط والاستنكار لدى المجتمع الدولي ، بإدانة غزو الكويت بلا لبس أو غموض ، واتخذ التدابير الرامية الى إنهاء هذا الاحتلال . ويؤيد الرأس الأخضر هذه التدابير دون قيد أو شرط . ويناشد مجتمع الأمم أن يتخذ الخطوات المناسبة لاستعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية .

إن موقف مجلس الأمن السريع القاطع ، وهو موقف أشني عليه ، وسّع مجال أنشطة الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين ، بوصفها ضامنا لسلم الأمم كافة ، ولاسيما سلم البلدان الصغيرة أو الضعيفة عسكريا .

ومن ناحية أخرى ، فقد آن الاوان فعلا لكي يسمى مجلس الأمن بل والأمم المتحدة عموما الى حسم الصراع في الشرق الاوسط الى الابد . ولا بد من أن تنفذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمنطقة بشكل عام وبالصراع الفلسطيني بشكل خاص ، بنفس الحزم والتصميم . ويجب ألا تنفذ المبادئ الرئيسية للميثاق بشكل انتقائي ، بل ينبغي أن تكون موضع احترام صارم ودعم نشط من جانب جميع الأمم . واذا ما أردنا أمما متحدة ذات

مصادقية ، ومجلس أمن يعتمد عليه فيتعين علينا إذن كدول أن نتصرف بجدية الهدف واتساق مع الميثاق .

ومما يؤسف له أن المبادئ الاساسية للميثاق ما زالت حتى اليوم تنتهك المرة تلو الاخرى . فلقد رأينا سيادة البلدان وهي تنتهك مرارا وتكرارا في أنغولا وموزامبيق وفي أماكن أخرى ؛ ورأينا أيضا احتلالا وضما غير مشروعين للأراضي في الشرق الاوسط . وشهدنا الاستهزاء باستقلال تيمور الشرقية وبحقها في تقرير المصير ومحنة شعبها الذي ضاع حقه في تقرير المصير في طيات النسيان والذي مزقت حياته إربا .

مع ذلك لم تواجه هذه الانماط السافرة المستمرة للتفاضي عن مبادئ الميثاق بالإدانة وباجراءات قوية شديدة من جانب الامم المتحدة .

إن إغفال تلك المبادئ أو انتهاكها ، كلما ناسب ذلك أهواء واضعي الاهداف الضيقة للسياسة الخارجية أو كان لصالح تلك الاهداف ، إنما يعني ارسال اشارات مشوشة عن تمسك الامم المتحدة ومجلس الامن بالدفاع عن تلك المبادئ وفرض الامتثال الكامل لها* .

ويحدوني الامل أن تشكل الاجراءات التي اتخذها مجلس الامن ضد الغزو العراقي للكويت نقطة تحول في دور المجلس والامم المتحدة وأن يرقيا الى مستوى مسؤولياتهم بالدفاع المستمر عن تلك المبادئ وضمان السلم والامن الدوليين .

إن الرأس الأخضر حساس للغاية حيال مشاكل البيئة . وفي هذا الصدد ، ممن المشجع تماما ملاحظة ما تبديه البلدان في سائر أرجاء العالم من اهتمام بالغ لحماية البيئة والحفاظ عليها .

وفي الوقت الذي يوجد فيه دليل واضح على التدهور المستمر في الظروف البيئية على هذا الكوكب ، مما يؤثر على البشرية جمعاء ، يتعين على مجتمع الامم أن يفتنم الفرصة التي يتيحها مؤتمر عام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية ، لاتخاذ إجراء فعال لتحسين نوعية الهواء الذي نستنشقه جميعا وحماية طبقة الاوزون والمناخ العالمي .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

إن مكافحة الجفاف والتصحر اللذين يتفشيان كل عام ضرورة ملحة تستحق الانتباه وبذل الجهد الجاد ، ليس فقط من جانب المتأثرين بها مباشرة ولكن من جانب كل الأمم .
لقد آن الأوان لكي يُتخذ - على الصعيد العالمي - زمام مبادرات جديدة للتصدي بشكل فعال للأثار الايكولوجية المدمرة الناجمة عن الجفاف والتصحر .

إن حل المشاكل العالمية التي نواجهها جميعا اليوم ، - إضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات السياسية ، وكفالة السلم والامن العالميين ، وحماية حقوق الإنسان في العالم بأسره وحماية الاطفال - الذين عقد من أجلهم أول مؤتمر قمة عالمي ناجح في الآونة الاخيرة بنيويورك - إنما يتطلب بل ويفترض أصلا تحسنا جوهريا في ظروف معيشة الشعوب في البلدان النامية .

إن صوغ حقبة جديدة في العلاقات الدولية ، تلك الحقبة التي يبدو أننا نتصورها جميعا ، بل والتي نريدها جميعا ، يجب أن تكون قائمة على أساس التنمية الاقتصادية لكل البلدان أو مصاحبة لها .

وما لم تعالج مشاكل العالم الاقتصادية والاجتماعية فلن يكون لتخفيف حدة التوترات والصراعات الدولية أثر يذكر ، وستظل انتهاكات حقوق الإنسان ترتكب ، وسيظل اتجاه العالم الى الديمقراطية هدفا بعيد المنال بالنسبة للجميع ، وستعرض حماية البيئة العالمية لخطر جسيم .

وخلال عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية هذه أو نتيجة لها ، يتعلم الناس تقدير القيم الديمقراطية للمجتمع والاعتزاز بها واحترامها . وفي هذه العملية يتعلم الناس أن السجن التعسفي والقتل العشوائي الذي تقوم به شراذم القتل وغير ذلك من انتهاكات حقوق الانسان المارخة إنما تنتمي كلها الى عالم الطفيلان والتخلف السياسي الذي يجب ألا يتسامح معه ، وفي هذه العملية تتعلم الشعوب أيضا كيف تحب الطبيعة وتحافظ على البيئة .

إن إعطاء سائر القضايا طابعا عالميا والحاجة الى التعايش السلمي المتناغم بين البلدان يتطلبان اليوم أكثر من أي وقت مضى ، استجابة جدية عامة للتحديات التي يشكلها التخلف .

وفي الوقت الذي نشهد فيه بارتياح بالغ وقوع أحداث سياسية ايجابية على الساحة الدولية ونستعد لبدء عهد جديد في العلاقات الدولية ، يصبح من الامور الحتمية ان نضع جدول أعمال جديدا لنبحث إيجاد حلول جماعية للقضايا العالمية . وتقوم افريقيا بشكل تدريجي بتوفير الظروف اللازمة وبتهيئة نفسها لتكون شريكا نشطا في انبثاق هذا العهد الجديد وتحديده .

ويعتبر استقلال ناميبيا واحتمالات التوصل الى تسوية تفاوضية للصراع ضد الفصل العنصري في جنوب افريقيا من العوامل الهامة في عملية استعادة افريقيا لحريتها من الاستعمار والعنصرية . وفي هذا السياق ، تشجع الاتصالات الجارية والجهود المبذولة في جنوب افريقيا بغية القضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع متجانس ديمقراطي لا عنصري .

ونشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، وهي منطقة تضم أكبر عدد من أقل البلدان نموا . ويشهد قلقنا هذا بسبب النتائج الضئيلة التي حققها المؤتمر الثاني المعني بأقل البلدان نموا .

ونعتقد أن الإصلاحات السياسية الجارية في افريقيا ستحسن كثيرا الأحوال الداخلية للتنمية الاقتصادية في تلك القارة . وينبغي أن تحظى هذه الجهود الشجاعة التي تبذلها البلدان الافريقية بدعم مالي واقتصادي كبير من جانب البلدان المتقدمة النمو يساعدها في توطيد مؤسساتها الديمقراطية المنشأة حديثا .

ونأمل في ألا يؤدي الحماس الذي نجم عن الأحداث السياسية في أوروبا وما ترتب عليها من ظهور مناطق جغرافية جديدة للمصالح الاقتصادية الى تحويل اهتمام شركائنا في العالم المتقدم النمو .

وبإقتراب القرن العشرين من نهايته ، يحدونا أمل وطيد في أن يكون القرن المقبل قرنا يشهد التعميم الشامل للديمقراطية والتنمية الاقتصادية والوثام والرفاه لكل شعوب العالم . لذلك يتعين علينا جميعا أن تكون لنا رؤيا واضحة للمستقبل ، وأن نتخذ الخطوات الضرورية لبلوغ تلك الغاية ، وبذلك نقيم مجتمعا جديدا ، وهو مجتمع

من الشعوب المختلفة الثقافات ولكنها متحدة بطبيعة واحدة ومصير مشترك في عالم لا تغضله حدود .

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لي بادئ

ذي بدء أن أتقدم اليكم ، سيدي الرئيس ، بالتهاني الخالصة بمناسبة انتخابكم بالاجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين . ومما يزيد من شعورنا بالارتياح لانتخابكم أن نيبال تشاطر حكومة وشعب مالطة الصديقة التزاما عميقا ومخلصا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسياسة عدم الانحياز . إن خبرتكم الواسعة كقائد سياسي ومعرفتكم الوثيقة بالدبلوماسية المتعددة الاطراف سيوفران لكم دونما شك حساسية خاصة ومهارة فذة في توجيه أعمالنا خلال تناولنا للمسائل المعقدة المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة . ويتعهد وفد بلدي بالتعاون الكامل معكم .

وترحب نيبال بانضمام إمارة لختنشتاين لعضوية هذه المنظمة ، وقد أدى هذا الحدث الى جعلنا نقترب أكثر فأكثر من هدف تحقيق العضوية العالمية للأمم المتحدة . ونتطلع الى العمل في تعاون وثيق مع وفد ذلك البلد الصديق ، الذي تتمثل فيه تلك التركيبة الممتازة من الديمقراطية وحقوق الإنسان والرخاء الاقتصادي .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلدي للسيد يوسف ن. غاربا ممثل نيجيريا للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة .

لقد كانت فترة الاثني عشر شهرا الماضية حافلة بالعمل للأمم المتحدة . وينتشر اليوم إيمان متجدد بهذه المنظمة بوصفها أداة لا بديل لها للنهوض بالسلم والتعاون الدوليين . ويعود الفضل في الكثير من هذا الانبعاث الذي يلقي الترحيب الى المهارة الدبلوماسية التي يتحلى بها الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار والجهود التي يبذلها . وهو يستحق لذلك امتناننا ودعمنا الكامل .

تميز العام قيد الاستعراض بأحداث غير عادية في اندفاعها وأهميتها . ومنذ قرابة نصف قرن من الزمن ، قامت شعوب الأمم المتحدة من خلال ميثاقها بإعادة التأكيد

على ايمانها بالحقوق الاساسية للإنسان ، وبكرامة الفرد وقيمه ، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وللدول كبيرها وصغيرها . وقد كانت هذه الرؤية بالنسبة لغالبية شعوب العالم حلما لا أكثر . وأصبحت أعراض التغييرات الايجابية في العلاقات الدولية التي صاحبها تأكيد جديد ومشروع على حقوق الشعوب واضحة جلية مع بداية منتصف عقد الثمانينات . وكان احتمال تبلور الزخم اللازم لتحقيق الرؤية الخاصة بالحريية والكرامة المذكورة في الميثاق ليتخذ قوة موجة المدّ العارمة أمرا يتجاوز الخيال منذ ١٢ شهرا فقط . وقد ايقظت هذه الموجة التلقائية الشعوب لتؤكد على حقوقها وحرياتها الاساسية لا لبلدان وسط وشرق أوروبا فقط ، بل لمناطق كثيرة أخرى في آسيا وأفريقيا ومن بينها بلدي نيبال .

إن الحركة الداعية الى استعادة الديمقراطية القائمة على تعدد الاحزاب في نيبال ، التي بدأت بعد أيام قليلة من حدوث أول شرخ في سور برلين قد بشرت ببزوغ عهد سياسي جديد في بلدي . وتقوم الآن الحكومة المؤقتة التي تمثل الاحزاب السياسية الرئيسية بمهمة توطيد الديمقراطية . وقد كان رئيس الوزراء يرغب في الحضور بنفسه ليطلع هذه الجمعية العامة على التغييرات السياسية التي طرأت مؤخرا في بلدنا . إلا أنه لم يتمكن من ذلك في هذه المرحلة بسبب المشاورات التي يجريها حول وضع دستور جديد سيعلن عنه في وقت قريب . ومن شأن هذا الدستور الجديد ، الذي يعبر عن التطلعات الديمقراطية لشعب نيبال ، أن يضيف الطابع المؤسسي على نظام الملكية الدستورية وتعدد الاحزاب ، وأن يتمسك بقيم سيادة الشعب ومسؤولية الحكومة . وسيضمن الدستور أيضا حرمة الحقوق والحريات الاساسية ، تمشيا مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من العهود ومع مبدأ سيادة القانون . وستؤدي الانتخابات العامة التي ستجرى في النصف الأول من عام ١٩٩١ على أساس حق الاقتراع العام للبالغين الى تعزيز الاستقرار السياسي والحريية . ومن دواعي الفخر لشعب نيبال أن يكون جزءا من التحرك العالمي صوب الديمقراطية والحريية . وشعب نيبال يشعر بالامتنان لما حظي به من تفهم وتأييد من شعوب العالم كافة .

وإذ وضعنا لأنفسنا هدف الديمقراطية والتعددية الذي لا رجعة فيه ، نتطلع الآن الى التعاون الكبير والى المساعدة من البلدان الصديقة ، والى إقامة المؤسسات المتعددة الاطراف في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة .

إن نيبال ترحب ترحيبا حارا بتهيئة مناخ دولي أكثر استرخاء ، يتسم بالانفراج بين الدولتين العظميين . وإن أكثر رموز التغيير الثوري تحديدا في المناخ السياسي هو إعادة توحيد ألمانيا . وانتهاز هذه الفرصة لأرحب أخلى ترحيب بوفد ألمانيا الموحدة في أسرة الأمم هذه .

ومع هذا ، فإن الشعور بالراحة إزاء نهاية الحرب الباردة والآمال من أجل نظام عالمي أكثر استقرارا وديمقراطية تحطمت كلها نتيجة للحالة الراهنة في منطقة الخليج الفارسي . إن العدوان على الكويت ، وهي دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في هذه المنظمة ، يذكرنا بقسوة بأن اتفاق الدولتين العظميين على تسوية نزاعاتها لئن كان ضروريا فإنه غير كاف لصيانة السلم والأمن الدوليين والاستقرار . إن العدوان هذا انتهاك صارخ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وقد تسبب أيضا في معاناة هائلة ونزوح مواطنين من العالم الثالث ، بما في ذلك نيبال ، يعيشون ويعملون هناك . وقد أشار العدوان ردا قويا لم يسبق له مثيل من جانب مجلس الأمن . وإن سلسلة القرارات التي أصدرها المجلس بالمطالبة بالامتنثال غير المشروط لحكم القانون في العلاقات بين الدول تبشر بمرحلة جديدة في تطبيق سلطة مجلس الأمن في صيانة السلم والأمن الدوليين .

إن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تتحمل مسؤولية خاصة بموجب الميثاق عن صيانة السلم الدولي . من الصحيح أنه يوجد . وسيبقى عديدون يتمتعون بنفوذ أكبر في الشؤون العالمية . وهذا سيتطلب مشاورات وتنسيقا وحلولا وسطى . إن الاهتمام المتجدد بالمنظمة الدولية ، ورغبة الدولتين العظميين في استخدام آلية الميثاق يمكنهما أن يؤديا الى استعادة نظام الأمن الجماعي لمخطئه الأصلي . ولذلك ، فإن نيبال ترحب بظهور التقاء فريد لوجهات النظر بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بشأن الحالة الخطيرة في منطقة الخليج الفارسي . ويحدونا أمل وطيد في أن

تكون وحدة الأمم المتحدة هذه هي القاعدة وليست الاستثناء . ويتفق وقد بلادي أيضا مع وجهة النظر التي أعرب عنها الأمين العام بأن الاتفاق بين الدولتين العظميين يجب أن يحمل معه تأييد المجتمع الدولي للرد على أي قلق له ما يبرره بأن الشؤون العالمية يمكن أن يديرها مجلس إدارة .

في الوقت الذي يعد فيه المجتمع الدولي العدة لاستقبال ألف سنة جديدة ، نشهد انهيارا سريعا للعديد من الافتراضات المريحة التي عشناها في الاعوام الماضية . وفي الوقت نفسه ، من دواعي الاطمئنان أن نلاحظ أن الانقسامات التي ميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يجري التغلب عليها أيضا . وهذه التغييرات الايجابية لا تزال تعزز قدرة الأمم المتحدة على العمل من أجل التسوية السلمية لمختلف الصراعات الكبرى الشائبة والمتعددة الاطراف .

إن انتقال ناميبيا السلمي نحو الاستقلال مثال بارز على ما يمكن أن تحققه هذه المنظمة في ظل تأييد وتعاون أعضائها . وإن امكانيات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لا تزال واضحة في كل مكان ، ولاسيما في أمريكا الوسطى . وإننا نرحب بالاتفاق الذي جرى مؤخرا بين إيران والعراق على تسوية نزاعاتهما بما يتفق وقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . وبينما الحالة في لبنان لا تزال تشير الانزعاج فإن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان - التي تشارك فيها نيبال - لا تزال تقدم خدمات تستحق التقدير . إن تنفيذ صيغة الطائف ، التي تؤيدها الأمم المتحدة تماما ، يحمل معه الآمال في انهاء الاقتتال المأساوي بين الأشقاء في ذلك البلد . إن الحالة في الشرق الاوسط لا تزال متفجرة نتيجة توقف الجهود الرامية الى تعزيز الحوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين . ويرى وفد بلادي أن الغرمة التي يهيئها المناخ الجديد في العلاقات الدولية يجب اغتنامها لبذل جهد متضافر وجماعي لحل النزاع على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وكما هو الحال بالنسبة للشرق الاوسط ، فإن روح التصالح بين الدولتين العظميين توفر الأمل في تسوية الحالة في أفغانستان . وروح التصالح هذه قد أشارت بالفعل توقعات بأن يكون حل مشكلة كمبوديا مع مشاركة

الأمم المتحدة النشطة في تناول اليد . وفي مكان آخر من آسيا ، نرحب بوحدة اليمن . ووفد بلادي يتطلع الى اليوم - ونأمل أن يكون قريبا وليس بعيدا - الذي يعاد فيه توحيد الشعب الكوري عن طريق جهوده السلمية . إننا نحترم منذ زمن بعيد تطلعاته نحو إعادة التوحيد ونرحب بالمفاوضات الرفيعة المستوى المستمرة بين الجانبين . إن كلا الجانبين يمارس جميع مظاهر السيادة ، وهما سيسويان دون شك مسألة عضوية الأمم المتحدة عن طريق المشاورات . وإن وفد بلادي يفهم - وسيحترم بالكامل - رغبة كل جانب في المسألة . وفي جنوب افريقيا ، فإن نظام الفصل العنصري المدان عالميا لا يزال قائما . وبينما نجد عوامل تشجيع في بعض التطورات الأخيرة ، فإننا نعتقد أن بذل الجهود المتضافرة وممارسة الضغط ينبغي الإبقاء عليهما لجعل العملية لا رجعة فيها وشاملة مع إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في جنوب افريقيا . ونحن نشاطر خيبة الأمل التي يشعر بها الأمين العام بشأن عدم إحراز تقدم تجاه الحل الشامل في قبرص ، ونواصل تأييد استخدام مساعيه الحميدة لإعادة السيادة ووحدة الأراضي والطابع غير المنحاز لقبرص .

إن الاجماع المتزايد بشأن الحاجة الى شن حرب منسقة ضد المخدرات والإرهاب دليل على المناخ الجديد في العلاقات الدولية التي ترغب الدول في العمل معا في ظلها من أجل رفاه الشعوب بشكل عام . وأن برنامج العمل الصادر عن الدورة الاستثنائية السابعة عشرة يوفر إطارا مفيدا لمكافحة ويلات المخدرات والاتجار غير المشروع بها التي تمزق نسيج المجتمع المتحضر .

وإذ نتطلع الى المستقبل ، نجد حتميات بحاجة الى أن تأخذها الحكومات في الاعتبار اذا ما كان لنا أن نكفل السلم والعدل وحرية الإنسان والكرامة الانسانية . والأمم المتحدة توفر أداة لا غنى عنها لتحقيق التنسيق والانسجام بين أنواع العمل في هذه المجالات .

إن أولى هذه الحتميات هي وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه . واعتراف اثنتين من أقوى دول العالم بأن سباق التسلح وصل حدا منافيا للعقل يتجاوز جميع حاجات الأمن الوطني المشروعة بدأ عهدا جديدا من الأمل في نزع السلاح .

إن التحسن الملحوظ في العلاقات الدولية يجب أن نستفيد منه في الضغط من أجل مد نطاق جهود نزع السلاح الى ما وراء الترسانات النووية والتقليدية للدول العظمى وحلفائها . فنزع السلاح ، حتى يكون له مغزى ، يجب أن يكون جهدا مشتركا لجميع الأمم .

أما التحدي المباشر الثاني الذي يواجه المجتمع الدولي ، فهو الصعوبات الاقتصادية المتفاقمة ، وبخاصة في البلدان النامية . ولقد بات من الحتمي التصرف على سبيل الاستعجال في ثلاثة مجالات : الديون ، والتجارة والسلع الأساسية ، وتنمية الموارد البشرية . في الدورة الاستثنائية المعنية بالتعاون الاقتصادي الدولي ، اضطلت الجمعية العامة بتقييم جاد للمشاكل الحالية والخطوات المطلوبة لمعالجتها . ومن هنا ينبغي لاستراتيجية عقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع ، التي من المتوقع اعتمادها في الدورة الحالية للجمعية العامة ، أن تكون برنامجا متماسكا وواقعيًا يعكس الحتميات الانمائية في عقد التسعينات .

إن التقلبات الحاصلة في الحالة الاقتصادية الدولية أثرت على أقل البلدان نموا أكثر من غيرها . فتلك البلدان تواجه أصعب المشاكل ويجري تهميشها بشكل متزايد في الاقتصاد العالمي . لذا ، فإن اعتماد برنامج عمل في مؤتمر باريس يهدف الى تعجيل النمو والتنمية في أقل البلدان نموا يعد علامة بارزة ، ونحن نتوقع التنفيذ الكامل والسريع للخطة . وفي هذا الصدد ، نرحب بإعلان الكويت بأنها ستلغي جميع الفوائض المستحقة على قروضها لأقل البلدان نموا ، الى جانب بحث ترتيبات تتعلق بأصل الدين ، بغية تخفيف عبء الديون على أقل البلدان نموا .

والحتمية الثالثة هي الحاجة الى وقف وعكس اتجاه ما يلحق بالبيئة من تدهور ودمار مشيرين للجزع . والتحدي هنا هو الحفاظ على بيئتنا وحمايتها من أجل الاجيال المقبلة ، دون التضحية بمقتضيات التنمية في البلدان النامية . إن المناقشات والانشطة العالمية بشأن هذه المسألة تبشر بالخير من حيث امكانية اعتماد استراتيجيات انمائية سليمة بيئيا في مؤتمر عام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية .

أما التحدي الرابع فهو التكيف مع القانون الدولي واحترام الالتزامات المترتبة على الميثاق . فالنظام القانوني الذي يضم مجتمع الأمم قاطبة هو وحده الذي يمكن أن يوفر الإطار الصحيح للتعاون الفعال متعدد الأطراف . ومن صالح جميع الأمم ، كبيرها وصغيرها ، أن تعمل على وضع نظام قانوني متماسك وصالح ، يقوم على الحيدة في إدارته وتطبيقه ، وأن تعمل في ظل هذا القانون . ذلك أن حكم القانون ، في التحليل الأخير ، هو وحده الذي يضمن للجميع السلم والاستقرار .

الحمية الخامسة هي ضمان الاحترام العالمي لحقوق الانسان . إن الهدف الرئيسي لوجود الأمم المتحدة - أي صيانة السلم والأمن الدوليين ، ودفع الرقي الاقتصادي والاجتماعي قدما ، ورفع مستوى الحياة للجميع - هو إعطاء مضمون ومعنى لكرامة الانسان . وما دامت حكومة تنتهك المعايير المقبولة عالميا لحقوق الإنسان ، وما دام أناس يتعرضون للقمع والمعاملة الوحشية على أساس الجنس أو العرق ، أو بسبب آرائهم أو معتقداتهم ، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يدعي أنه تغلب على الوحشية التي سوّدت تاريخ البشرية . والأمم المتحدة توفر المحفل الوحيد للجهد المنسق الذي يكفل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية .

إن الحضور الذي لم يسبق له مثيل في مؤتمر القمة الدولي من أجل الطفل ، ذلك المؤتمر الذي عقد مؤخرا ، أبرز الحاجة الى اتخاذ اجراءات استثنائية لصالح الاطفال الذين يشكلون أضعف القطاعات في مجتمعاتنا . ويجب أن يكون الإعلان الذي اعتمده ذلك المؤتمر بمثابة حافز قوي على إعطاء أولوية للأطفال ، وتوفير مستقبل أفضل لكل طفل . وكان ذلك المؤتمر أيضا حافزا قويا على سرعة الانضمام الى اتفاقية حقوق الطفل والتعجيل بالتمديق عليها ، مما جعلها عن حق صكا دوليا .

إن بداية التسعينات حملت معها تباشير خير بتعاطف الثقة المتبادلة وحسن النوايا ، الأمر الذي يعد أساسيا من أجل الانتقال من عصر سادته الخوف والشك والقلق والحرمان بالنسبة للأغلبية الساحقة ، الى عهد جديد من التكافل والتعاون ، الى فترة أكثر سخاء في الحنكة السياسية ، الى عهد من الحرية والكرامة للجميع . واليوم

(السيد رانا ، نيبال)

تتوفر أيضا رغبة متزايدة لدى الدول الاعضاء في استخدام الآليات الدولية القائمة بكامل طاقتها . وهذا ضروري لضمان انتقال البشرية في أمان وكرامة الى الالف المقبلة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠